جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٣٣)

التقاوتات الإقليمية للنمو الإقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية

يوليو
١٩٨٦

التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطـــرق قياسها فى جمهوريـــة مصـــر العربيـــــة

اعداد

دكتوره/ علا سليمان الحكيـم

مركز التخطيط الاقليمـــى
يوليـة
١٩٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

- مقدمـــــــة

ادت جهود التنمية في مصر ، الي اختلال التوازن بين المحافظات المختلفة ، وظهور الفوارق [1] بينها . وقد نتج عن ذلك تحطيم قدرات بعضها ، وتخلفها النسبـــي بالمقارنة بالمحافظات الاخري . ويرجع ذلك اساسا الي اغفال محسور الحيز او البعـــد المكاني عند وضع الخطة ، فقد بنيت علي اساس قطاعي مما ادي الي تركز الانشطـــه والسكان في عدد محدود من المحافظات المتقدمة ، وترتب علي ذلك عديد من المشاكـــل الاقتصادية والاجتماعية والي اضاعة الموارد النادرة .

وتتفاوت المحافظات المصرية في امكانياتها ومواردها ومعدلات نموها ، فتعاني المحافظات الريفية من نقص نسبي في مختلف الانشطة والخدمات في حين انها تتكـــدس في المحافظات الحضرية لتمتعها بمزايا توطنية واوضاع جغرافية ، وابعاد تاريخيـــــة، وهيكل ديمجرافي . ونتيجة لذلك اتسعت المشروعات القائمة للافادة من وفورات الحجـــم وتوطنت انشطة جديدة في هذه المناطق المتقدمة للافادة من الوفورات الخارجية ، ممـــا ساعد علي استمرار تقدم المحافظات الحضرية حيث استقطبت السكان والانشطة والتنميه من المحافظات الريفية ونمت علي حساب تدهور الاخيره ، وقد استتبع ذلك وجـــود تفاوتات وفو ارق بين المحافظات المختلفة ، وقد كان لوجود هذه الفوارق الاثر الكبير في ظهور ثنائية الاقتصاد مما حد من امكانيات النمو وادي الي التفاوتات في مستويـــات المعيشة والي ظهور مجموعة من المشاكل والاثار الضارة في المحافظات المتقدمة والمتخلفة

فقد حرمت المحافظات الريفية المتخلفة من عوامل نموها (السكان والانشطـــه ورأس المال) نتيجه لهجرتها الي المحافظات المتقدمه مما اخر التطور الاقتصادي لهـا - وادي الي التخلف الاقليمي [2] وكذلك برزت عديد من المشاكل في المحافظات المتقدمـه لظهور الضياعات الاقتصادية بها .

(١) يقصد بالفوارق ، من الناحيه اللغويه (Etymologique) عدم التناسب وتنتج عـــن انحراف مجموعة من العوامل عن وضع معين (يقاس بقيمة) . والمقصود هنا في الدراسه الفوارق غير المبرره بين المحافظات . لان الفوارق المبرره هي فوارق اوجدتهـــا الطبيعة والظروف الطبيعية ومن الصعب الغاءها (المساحة .....) اماالفوارق غيـــر المبرره هي فوارق غير مقبولة (مثل الفوارق في متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية والتعليمية .....).

(٢) R. Lafont "la révolution Régionaliste " Paris Callimard , 1976 pp. 65 - 139

ومما يجدر الاشاره اليه ان التفاوتات الاقليمية موجودة في جميع دول العالم علي اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية ودرجات تقدمها ، الا انها لاتمثل مشكلة في الدول المتقدمة اذ انه من الممكن اذابة هذه التفاوتات تلقائيا بنمو المنطقة الاقل تقدما . الا انه من الملاحظ في جميع الدول النامية ان جهود التنمية التي تتم تؤدي لزيادة حدة الفوارق واتساعها . وبذلك اصبحت هذه المشكلة مشكلة تستدعي اخذها في الاعتبار في توجيه جهود التنمية . (١)

لذلك نجد من الضروري التوصل الي الاسباب الحقيقية وراء التفاوتات والفوارق الاقليمية حتي يمكن علاج المشكلة وتغيير الاوضاع بما يحقق الصالح للاقتصاد القومي كله والتوصل الي طرق قياس هذه التفاوتات وهذا هو ماتهدف اليه هذه الدراسة.

وتطلبت منهجية البحث استخدام بعض اساليب التحليل بغرض كشف وتحديد ابعاد المشكلة وتشمل العديد من الاساليب الاحصائية . ونظرا لتعدد وتنوع وضخامة مفردات البيانات التي تم تجميعها فان الامر استلزم استخدام الحاسب الآلي لمراجعة وتصنيف هذه البيانات ووضعها احصائيا واستخراج العلاقات الاساسية بينها .

واعتمدت هذه الدراسة علي العديد من المصادر لتجميع البيانات الاساسية والتي استخدمت فيما بعد لاجراء الحسابات والتحليلات المختلفة ، ومن اهم هذه المصادر نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرات البنك الدولي ، وثائق وخطط وزارة التخطيط .

وقد واجه الباحث العديد من المشاكل عند جمع البيانات علي مستوي المحافظات نتيجة للاسباب الاتية :-

---

(١) سيد عبد المقصود ، السيد محمد كيلاني ، : الفوارق الاقليمية في مصر وطرق قياسها المؤتمر العلمي السابع للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية القاهره ٢٧ - ٣١ مارس ١٩٨٢ ص ٨ .

- عدم توافر البيانات الخاصه بالتحليل علي المستوي الاقليمي بالتفاصيل المطلوبه .
- عدم توافرها عن سنوات حديثه ولذا فان البيانات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة هي الخاصه بسنة ١٩٧٦ وهي اخر بيانات صدرت علي مستوي المحافظات .
- تعذر وجود بيانات (بالنسبة لبعض المتغيرات) لمحافظات الحدود ومحافظات القناه الا انه امكن التغلب علي هذه المشكلة بتقدير لهذه الارقام .

وتحتوي الدراسه علي اربعة فصول عدا المقدمة والموجز والملاحق الاحصائية.

ويتناول الفصل الاول خصائص المحافظات التي يستدل عليها من مجموعة من الظواهر الديمجرافية (كثافة السكان ، التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف .....) والظواهر الاقتصاديه (التوزيع النسبي للمشتغلين وللمنشات والاجور والدخول .....) والظواهر المالية والخدمات (متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية .....).

وتظهر هذه الخصائص التي تتمتع بها كل محافظة مواطن الضعف والقوة في كل منها فيما يتعلق بكل مظهر من المظاهر السابقة مما يمكن من بيان التفاوتات والمجالات التي توجد بها.

اما الفصل الثاني فيشمل التفاوتات الاقليمية مظاهرها واسبابها (تمتع بعض المحافظات ببعض الميزات التوطنيه واختلال نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعيه والتغير المستمر في التقسيم الاداري ، وحالة المحافظات الريفية وطبيعة العمليات التخطيطية، هذا بالاضافة الي استقطاب المراكز الكبري للتنمية وتسلطها علي باقي اجزاء الحيز والهجرة من الريف للحضر).

ويقوم الفصل الثالث بقياس هذه التفاوتات وتطورها عبر فترة من الزمن عن طريق ترتيب المحافظات وفقا للظواهر السابقة وتحليل انحدار متوسط نصيب الفرد من الدخل علي باقي المتغيرات وتطبيق اسلوب المكونات الاساسية عليه وعن طريق التوزيع المكاني للانشطة (معامل توطن المنشآت والعاملين) .

ويبحث الفصل الرابع والاخير في زيادة حدة الفوارق في الحيز مع الزمن وذلك من خلال ثلاث نقاط اساسية : التغيرات في الحيز الاقليمي ونمو التجمعات الحضرية والزمن اللازم لتقليل الفوارق .

وقد قام باعداد هذه الدراسة الدكتورة علا سليمان الحكيم الخبير بمركز التخطيط الاقليمي . وقام بالمساعده في جمع البيانات السيد هشام علي الليثي الباحث المساعد بمركز التخطيط العام.

واذ نتشرف بتقديم هذه الدراسة ـ كجزء من البرنامج البحثي للمعهد لعام ٨٥ / ١٩٨٦ ـ نرجو ان تكون اسهاما في هذا المجال بما يحقق اهداف المجتمع.

مدير المعهد

استاذ دكتور / رجاء عبد الرسول

فهرست المحتويـــات

	الصفحـه
مقدمـــــة	١
الفصـل الاول :	
١ــ خصائص المحافظـــات	٤
١ــ١ الظواهر الديمجرافيـــة	
١ــ١ــ١ كثافة السكـــان	٤
١ــ١ــ٢ التوزيع النسبى لسكان الحضر والريف	٥
١ــ١ــ٣ التوزيع النسبى للسكان	٧
١ــ٢ الظواهر الاقتصادية	٧
١ــ٢ــ١ طبيعة الانشطة الاقتصادية	٨
أ ــ التوزيع النسبى للمشتغلين	٨
ب ــ التوزيع النسبى للمنشآت	١١
حـ ــ توزيع الاجور الصافية	١٢
د ــ توزيع متوسط نصيب الفرد من الدخل	١٣
١ــ٢ــ٢ نمو القطاع الصناعى	١٧
أ ــ استهلاك الطاقة	١٧
ب ــ نسبة المشتغلين فى الصناعة	١٩
حـ ــ نسبة الاجور الصناعية	١٩
١ــ٣ الظواهر الاجتماعيـــة	
١ــ٣ــ١ خدمات الاسكان والمرافق	٢١
١ــ٣ــ٢ خدمات التعليـــم	٢١
١ــ٣ــ٣ خدمات الصحة	٢١
١ــ٣ــ٤ خدمات اجتماعيـــة	٢٢

١ـ٤ ظواهـــر ماليـــــة

١ـ٤ـ١ تفاوت انصبة المحافظات من الانفاق المحلى ٢٢

ا ـ اختلاف نسبة ماتخصصه كل محافظة للانفاق على الخدمات التعليمية ٢٤

ب ـ اختلاف نسبة ماتخصصة كل محافظة للانفاق على الخدمات الصحية ٢٤

١ـ٤ـ٢ تفاوت انصبة المحافظات من الاعانات ٢٤

الفصل الثانـــــى

٢ـ اسباب ومظاهر التفاوتات الاقليمية ٢٧

٢ـ١ اسباب التفاوت الاقليمى

٢ـ١ـ١ تمتع بعض المحافظات المصرية بعدد من الميزات التوطنية ٢٧

٢ـ١ـ٢ البعد التاريخـــى

٢ـ١ـ٣ الهيكل الديمجرافى وسوء توزيع السكان ٢٨

٢ـ١ـ٤ التقسيم الادارى ٢٨

٢ـ١ـ٥ اختلال معدلات نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ٢٨

٢ـ١ـ٦ العمليات التخطيطيـــة ٢٩

٢ـ٢ مظاهر التفاوت الاقليمـــــى ٣٠

٢ـ٢ـ١ استقطاب المراكز الحضرية للتنمية ٣٠

٢ـ٢ـ٢ تسلط المراكز الحضرية على الهيكل الحضرى ٣٢

٢ـ٢ـ٣ تفاقم تيارات الهجرة الداخلية ٣٤

٢ـ٢ـ٤ تضخم المدن الكبرى ٣٥

٢ـ٢ـ٥ التحضر الزائـــد ٣٥

الفصل الثالـــث:

	صفحـه
٣ـ طرق قياس التفاوتـــات	٣٨
٣ـ١ تحليل التباين ومعامل الاختلاف	٣٩
٣ـ٢ ترتيب المحافظات	٣٩
٣ـ٣ تطبيق اسلوب المكونات الاساسية على نموذج الانحدار	٤٢
٣ـ٣ـ١ خطوات القياس	٤٣
٣ـ٤ التوزيع المكانى للانشطة الاقتصادية	٥٢
ـ معامل التوطن للانشطـــة	٥٢
٣ـ٤ـ١ توزيع المشتغلين وفقا لفئات النشاط الاقتصادى	٥٣
أـ معامل التوطـــن	٥٣
ب ـ معامل التخصص	٥٤
حـ ـ معامل التمركز	٥٥
٣ـ٤ـ٢ توزيع المنشآت حسب قطاعات النشاط الاقتصادى	٥٦

الفصل الرابـــع:

٤ ـ زيادة حدة التفاوتات فى الحيز مع الزمن	٥٩
٤ـ١ التغيرات فى الحيز الاقليمـــى	٥٩
٤ـ١ـ١ تطور التوزيع السكانـــى	٥٩
٤ـ٢ نمو التجمعات الحضريـــة	٦٤
٤ـ٣ الزمن اللازم لتقليل التفاوتـــات	٦٨
خاتمـــه	٧١
الملاحـــق	٧٦
قائمة المراجـــع	١٠٥
أولا : المراجع العربيـــة	١٠٥
ثانيا : المراجع الانجليزيـــة	١٠٧

فهرست الجـــداول

جدول رقم (م١) : الكثافة السكانية خلال الفترة ١٩٣٧ـ١٩٧٦. ٧٦

جدول رقم (م٢) : نسبة سكان الحضر الى اجمالى عدد السكان(٢٧ـ١٩٧٦). ٧٧

جدول رقم (م٣) : التوزيع التكرارى النسبى للظواهر الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات. ٧٨

جدول رقم (م٤) : توزيع عدد المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادى. ٧٩

جدول رقم (م٥) : توزيع عدد المنشآت حسب قطاعات النشاط الاقتصادى. ٨٠

جدول رقم (م٦) : الاجور النقدية موزعه على المحافظات تبعا للنشاط الاقتصادى. ٨١

جدول رقم (م٧) : الاجور النقدية ومتوسط نصيب الفرد موزعه على المحافظات وعلى القطاعات. ٨٢

جدول رقم (م٨) : متوسط نصيب الفرد من الاجر الاقليمى موزعا على قطاعات النشاط الاقتصادى والارقام القياسية له. ٨٣

جدول رقم (م٩) : الدخل الاقليمى موزعا حسب النشاط الاقتصادى. ٨٤

جدول رقم (م١٠) : الدخل الاقليمى ومتوسط نصيب الفرد من الدخل موزعا على القطاعات. ٨٥

جدول رقم (م١١) : متوسط نصيب الفرد من الدخل الاقليمى موزعا على قطاعات النشاط الاقتصادى والارقام القياسية له. ٨٦

جدول رقم (م١٢) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفوارق بين المحافظات . ٨٧

جدول رقم (م١٣) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفوارق بين الاقاليم . ٨٨

جدول رقم (م١٤) : ترتيب المحافظات وفقا للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (مستويات ومعدلات النمو). ٨٩

جدول رقم (م١٥) : ترتيب المحافظات وفقا للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. ٩٠

جدول رقم (م١٦) : متوسط نصيب الفرد من الدخل الفعلى والدخل المقدر. ٩١

جدول رقم (م١٧) تقسيم المحافظات الى مستويات وفقا لمستوى الدخل المقدر. ٩٢

جدول رقم (م١٨) : معامل التوطن للمشتغلين والمنشآت. ٩٣

جدول رقم (م١٩) : معامل التمركز للانشطة المختلفة باستخدام السكان كأساس للمقارنة. ٩٤

جدول رقم (م ٢٠) : التوزيع النسبى للسكان حسب المحافظة . ٩٥
جدول رقم (م ٢١) : معدلات النمو السنوى لسكان الحضر والريف فى كل محافظة ٩٦
جدول رقم (م ٢٢) : توزيع الوحدات الحضرية وسكانها حسب فئة الحجم (١٩٢٧ـ١٩٧٦). ٩٧
جدول رقم (م ٢٣) : تقدير سكان الجمهورية على مستوى المحافظات (حضر ـ ريف) فى الفترة ٨٢ـ٢٠٠٠. ٩٨
جدول رقم (م ٢٤) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفوارق بين المحافظات سنة ١٩٦٠ . ١٠٢
جدول رقم (م ٢٥) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفوارق بين المحافظات سنة ١٩٦٦. ١٠٣
جدول رقم (م ٢٦) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفوارق بين المحافظات سنة ١٩٧٦. ١٠٤

قائمة الاشكـــــال

شكل رقم (١)	: العلاقة بين نسبة سكان الريف والكثافة السكانية	٦
شكل رقم (٢)	: منحنى لورنز لتوزيع المشتغلين بالنسبة للسكان	١٠
شكل رقم (٣)	: العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الاجر ونسبة المشتغلين في القطاع الاولى	١٥
شكل رقم (٤)	: العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة المشتغلين في القطاع الاولى	١٦
شكل رقم (٥)	: منحنى لورنز لتوزيع الانفاق المحلى بالمقارنة بالسكان	٢٣
شكل رقم (٦)	: منحنى لورنز لتوزيع نفقات التعليم والفصول على التلاميذ	٢٣
شكل رقم (٧)	: منحنى لورنز لتوزيع الخدمات والتكاليف الصحيه	٢٥
شكل رقم (٨)	: متوسط نصيب الفرد من الدخل المقدر والفعلى موزعـــا على المحافظات	٤٩
شكل رقم (٩)	: الفرق بين الدخل الفعلى والدخل المقـــدر	٤٩
شكل رقم (١٠)	: معدلات النمو السكانى وتوقعات السكان (١٩٤٧ـ٢٠٠٠)	٦١
شكل رقم (١١)	: تقدير عدد السكان فى حضر وريف الجمهورية	٦٢
شكل رقم (١٢)	: تطور اجمالى عدد السكان وسكان الحضر	٦٧
شكل رقم (١٣)	: منحنى لورنز لتوزيع السكان وفقا لفئات الحجم المختلفة	٦٩

(الفصـــــل الأول)

الفصل الا و ل

١ ـ خصائص المحافظـــــات

من اجل التعرف على التفاوتات والفوارق بين المحافظات [١] كان من الضـــــرورى التعرف على الخصائص التى تميز كل منها ومقارنتها عن طريق دراسة مجموعة الظواهـــــر الديمجرافيمـــــة والاقتصادية والاجتماعية والخدمية والمالية مما يعكس مواطـــــــن الضعف والقوة داخل كل محافظـــــة ، كما يعكس المشاكل التى تعانى منهـــــــا ، وهو ما سوف نتناوله فى هذا الفصـــــل . [٢]

---

(١) العشرى حسين درويش : " الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبعد الزمنى الـــلازم لاعادة التوازن بينهما " معهد التخطيط القومى ـ مذكرة رقم ٩٨٧ القاهرة ١٩٧٠ .

(٢) يقوم هذا البحث بدراسة الفوارق بين المحافظات المصرية دون الاقاليم وذلك للاسباب الاتيـــة :

أ ـ ان البيانات التى يعتمد عليها هذا البحث تتعلق بسنة ١٩٧٦ وتقسيم الحيز المصرى الى اقاليم لم يتم الا فى سنة ١٩٧٨ .

ب ـ عدم تطبيق الاقاليم اى خطط انمائيـــة .

جـ ـ كما وان الفوارق لاتظهر بصورتها الواضحة على مستوى الاقاليم حيث تستعـــرض المظاهر السالبة فى احدى المحافظات بالمظاهر الايجابية فى محافظة اخـــرى داخل نفس الاقليم ، مما يظهر صورة او درجة من التوازن الشكلى فى المستويـــات الاقتصادية والاجتماعية للاقاليـــم .